

كلمة السيد الوزير أمام لجنة المالية لمجلس المستشارين

في نهاية المناقشة العامة حول مشروع

قانون المالية لسنة 2008

(الإثني 10 دجنبر 2007)

-*-

بسم الله الرحمن الرحيم

سيدي الرئيس

السادة المستشارون المحترمون ،

يشرفني ، في هذه المرحلة من المناقشات العامة المتعلقة بمشروع قانون المالية لسنة 2008 ، وقبل المرور إلى مداينة المواد ، أن أنتاول الكلمة من جديد أمام لجناتكم الموقرة لتوضيح بعض الجوانب التي تعرض لها السيدة والسادة المستشارون المحترمون خلال المناقشة العامة مع العلم أنه تم تحضير جذاذات مفصلة ستجدون فيها الأجوبة المفصلة والمستفيضة عن أسئلتكم وتساؤلاتكم وتجميعها في وثيقة ستوزع عليكم لاحقاً .

وأود بهذه المناسبة أن أقدم بالشكر الجزيل إلى السادة المستشارين المحترمين على إسهامهم القيم والغني بالملاحظات التي تهم جوهر أول مشروع قانون مالي للحكومة الجديدة التي انبثقت عن الاستحقاقات الأخيرة للسابع من شتنبر الأخير.

لقد استمعت بتركيز واهتمام كبيرين لتدخلات السادة المستشارين من منطلق الإنصات الإيجابي اعتباراً وقناعة مني بأن الإشكالية الاجتماعية والتنمية لبلدنا تبقى إشكالية مشتركة تفرض المساهمة الإيجابية والفعالة لكل القوى الحية ببلدنا ، كل من موقعه ، وبأن نجاعة الحلول تأتي عبر تفاعل الأفكار والتصورات والاقتراحات العملية وعبر الإنصات الإيجابي للرأي المغاير، بعيداً عن كل نظرة ضيقة وبعيداً عن الذاتيات.

لقد خطت بلادنا، خلال العشرية الأخيرة، بفضل نضج وتفاعل كل مكوناتها السياسية خطوة جريئة وجبارة في اتجاه ما أسميه بالتوافقات الأساسية التي بدونها يصعب البناء السليم لدولة عتيدة ولمؤسسات تتمتع بالمصداقية ولمجتمع متسامح ومتضامن ومتفائل واقتصاد قوي ومنفتح ولتنمية مستدامة في خدمة المواطن وكرامته ولثقافة منفتحة على عصرها ومحافظة على مقومات هويتها.

·
·
·
:
· (REGULATION)
·
:
:

2008

:

1. تسريع وثيرة النمو وإنعاش الصادرات وواقعية الفرضيات المتعلقة به.
2. السياسة الجبائية: انسجامها وأهدافها
3. تمويل الاقتصاد والقطاع المالي
4. قطاع المنشآت العامة

5. تفعيل آليات محاربة الفقر وإنعاش العالم القروي وتحديث قطاع الفلاحة وترشيد استعمال الماء.
6. إصلاح منظومة الميزانية وتعزيز الشفافية.

المحور الأول : تسريع وثيرة النمو وإنعاش الصادرات وواقعية الفرضيات المتعلقة به.

I - إشكالية النمو

اعتبر بعض المستشارين أن معدل النمو في المغرب لا زال تابعا لنتائج القطاع الفلاحي. كما يرى البعض الآخر أن معدل النمو المتوقع لسنة 2008 غير واقعي.

1 - استقلالية النمو إزاء نتائج القطاع الفلاحي:

جوابا عن تساؤلات السادة المستشارين، أود فيما يخص المسألة الأولى أن أؤكد لكم على أن النمو في المغرب أصبح منذ نهاية العقد الأخير أكثر استقلالية إزاء نتائج القطاع الفلاحي التي تخضع كما تعلمون إلى التقلبات المناخية.

و هكذا، إذا نظرنا إلى تطور الاقتصاد المغربي خلال الفترة الممتدة ما بين 2001 و 2006 نلاحظ أن معدل النمو كان دائما إيجابيا وبلغ نسبة 5.4% سنويا بالرغم من حدوث سنتين من الجفاف خلال هذه الفترة.

وأود في هذا الصدد أن أؤكد أن الجفاف أصبح ينتج عنه تراجع النمو إلى مستوى لا ينزل عن 2% علما أنه في الثمانينات كانت بلادنا تعرف نموا سلبيا في سنوات الجفاف.

وترجع هذه الاستقلالية المتزايدة في النمو إلى تنويع النشاطات الإنتاجية للاقتصاد المغربي الناتجة عن الإصلاحات الهيكلية و القطاعية التي ترمي إلى تحسين تنافسية الاقتصاد الوطني. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن النمو المحقق خلال الفترة المذكورة يعزى بالأساس إلى الأداء الجيد للقطاعات غير الفلاحية التي عرفت نموا مضطربا بلغ للمرة الأولى 6.2% سنة 2006 ، و قد

ساهمت في هذا النمو بالأخص قطاعات البناء و الأشغال العمومية و السياحة و المواصلات و النقل التي حققت في السنوات الأخيرة نسب نمو مستدامة تتراوح ما بين 8 إلى 10 % سنويا.

و نتج عن الدينامية التي تعرفها هذه القطاعات ارتفاعا لوزنها في الناتج الداخلي الخام حيث أصبح قطاع السياحة يمثل 6.3% من هذا الناتج سنة 2006 عوض 4.9% سنة 1998 وقطاع البناء و الأشغال العمومية 5.5% عوض 1.8% وقطاع الاتصالات 3.4% عوض 1.8%.

كما يجب التأكيد على أن ارتفاع وتيرة النمو قد تحقق كذلك بفضل التطور الهائل لمستوى الاستثمار في بلادنا و الناتج عن التحسن المهم لمستوى الادخار و كذا السياسة الإرادية التي تم اتباعها. و هكذا فقد تنامى مستوى الاستثمار ليصل إلى مستويات تناهز حاليا 30% من الناتج الداخلي الخام عوض حوالي 25% في بداية العقد الحالي.

2- واقعية توقعات النمو لسنة 2008 :

اعتبر بعض المستشارين أن معدل النمو المتوقع لسنة 2008 غير واقعي. جوابا عن تساؤل السادة المستشارين، أود أن أؤكد لكم بأن معدل النمو المتوقع يبقى دون الطاقات الحقيقية للاقتصاد المغربي الذي دخل في دورة نمو قوي ومستدام خلال السنوات الأخيرة . واعتبر بأن هذه التوقعات تركز على فرضيات حذرة للاعتبارات التالية:

على الصعيد العالمي، بالرغم من التأثير السلبي لأزمة السوق العقاري في الولايات المتحدة، فإن الاقتصاد العالمي سيواصل نموه بوتيرة 4,8%.

كما ستواصل التجارة العالمية تطورها ب 6.7 %.

أما فيما يخص فرضية أسعار البترول، فقد اعتمدنا على توقعات المنظمات الدولية. وأريد أن أشير إلى أن المستوى الحالي لسعر البترول الذي يفوق الفرضية المعتمدة في إطار قانون المالية يرجع جزئياً إلى عمليات المضاربة حيث أن بعض المختصين يعتبرون أن قواعد العرض و الطلب تجعل السعر الملائم في مستوى 75 دولار، وأن الفرق الحالي يرجع إلى اعتبارات ظرفية.

كما ارتكزت توقعاتنا على فرضية تبدو واقعية فيما يخص سعر الأورو مقابل الدولار.

أما على الصعيد الوطني، أريد أن أؤكد على أن توقعاتنا تركز على دينامية متزايدة للقطاعات الغير فلاحية حيث نتوقع أن تحقق نموا ب 5,6 % . ونعتبر بأن هذا التوقع حذر بالنظر إلى التطورات الأخيرة التي عرفها الاقتصاد المغربي. وفي هذا الصدد أريد أن أشير إلى أن الاقتصاد الوطني حقق قفزة نوعية خلال السنوات الأخيرة تجعله أكثر استقلالية إزاء تقلبات المحصول الفلاحي. وعلى سبيل المثال، فإن الناتج الداخلي الغير الفلاحي قد تنامى ب 6 % خلال 2006 والستة أشهر الأولى من هذه السنة. وتعكس هذه الدينامية معطيات ملموسة نذكر من بينها على الأخص 3 مؤشرات :

ويتعلق الأمر أولاً بتطور القروض المقدمة للاقتصاد بوتيرة غير مسبوقة بحيث تزايدت بأكثر من 84 مليار درهم خلال الإثنى عشرة أشهر الأخيرة، أي ما يعادل تزايد هذه القروض ما بين 2001 و 2005.

وثانيا، فإن واردات مواد التجهيز والمواد الغير منتهية الصنع قد عرفت ارتفاعا مهما خلال التسعة أشهر الأولى من هذه السنة، بلغ 10.4 مليار درهم أو 14.3%.

و أخيرا فإن مداخيل الضريبة على القيمة المضافة قد حققت خلال نفس الفترة ارتفاعا مهما بلغ 5.2 مليار درهم أو 24.8%، الشيء الذي يعكس حيوية الاستهلاك على الخصوص والنشاط الاقتصادي بصفة عامة.

وتشير التطورات الثلاث الأخيرة الواردة أعلاه إلى أن النمو الحقيقي للناتج الداخلي الخام غير الفلاحي يمكن أن يكون أهم من ذلك الذي ستفرزه منهجية الحسابات الوطنية.

وفي ما يخص المستقبل، وعكس ما ورد في تدخلات بعض المستشارين المحترمين، فإن المغرب لن يتراجع إلى الوراء، بل سيفتح آفاق جديدة من أجل المضي قدما في اتجاه تحقيق نمو قوي، وذلك عبر كل الاوراش التي تطرقت إليها أمام مجلسكم المؤقر والتي تهم بالأساس :

- تعميق الإصلاحات الهيكلية والقطاعية؛
- إنشاء أقطاب للتنمية ونهج سياسة جهوية جديدة؛
- إنعاش قطاع التصدير (المكتب الوطني للفوسفات، رونو...).

II إشكالية العجز التجاري و دور الحكومة لإنعاش قطاع الصادرات

لقد طرحت عدة تساؤلات حول تنامي العجز التجاري و ذهب البعض إلى التساؤل حول مدى مصداقية التوقعات التي تشير إلى فائض في الحساب الجاري لميزان الأداءات خلال سنة 2007.

فيما يخص العجز التجاري، أود أن أشير إلى أن علاقتنا التجارية عرفت بالفعل، خلال السنوات الأخيرة، تفاقم هيكلية للعجز التجاري الذي انتقل من 11% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2003 إلى 17% سنة 2006، مما أدى إلى تراجع معدل تغطية الواردات بالصادرات من 62% إلى 54% خلال هذه الفترة. و خلال التسعة الأشهر الأولى من سنة 2007، بلغ هذا المعدل 47,8%.

1. معطيات حول تفاقم العجز التجاري

أولاً، في ما يخص الواردات، يجب الإشارة إلى أن عوامل خارجية، من جهة، و كذلك ارتفاع وتيرة نمو الاقتصاد الوطني، من جهة أخرى، ساهما في ارتفاع قيمة مشترياتنا من الخارج.

• الظرفية الاقتصادية العالمية

في هذا الصدد، نشير إلى أن الظرفية الاقتصادية الصعبة التي عرفتتها الأسواق العالمية للمواد الأولية خلال السنوات الأخيرة و التي تمثلت بالخصوص في ارتفاع أسعار النفط الخام ساهمت بشكل كبير في تنامي العجز التجاري. فما

بين سنة 2003 و 2006 ارتفعت وارداتنا من المواد الطاقية ب 24 مليار درهم مساهمة بذلك ب 55% في تفاقم العجز التجاري خلال هذه الفترة.

وقد تميزت الأسواق الدولية للمواد الأولية، كذلك، بغلاء سعر المواد الفلاحية خصوصا القمح الذي ارتفع سعره في ظرف سنة من 160 دولار للطن إلى 344 دولار للطن حاليا. أدت هذه العوامل، بالنسبة للسنة الحالية، إلى تكلفة إضافية على مستوى الواردات توازي 5 مليار درهم أو 0,8% من الناتج الداخلي الخام.

• دينامكية الاقتصاد الوطني

و كما تعرفون، فإن ارتفاع وتيرة النمو الاقتصادي (5,4% في المتوسط خلال السنوات الأخيرة) الناتج عن دينامكية مختلف القطاعات (البناء والأشغال العمومية، الصناعات التحويلية، الاتصالات) تتطلب استيراد أكبر للمنتجات النصف المصنعة و مواد التجهيز. و هذا ما حصل بالفعل خلال هذه الفترة حيث عرفت واردات المنتجات النصف المصنعة و مواد التجهيز ارتفاعا يقدر ب 14% و 15% تباعا ما بين 2003 و 2006

2. بعض المرتكزات من أجل النهوض بقطاع الصادرات

إن الحكومة تعطي أهمية كبرى لقطاع الصادرات نظرا للدور المهم الذي يلعبه كقاطرة للنمو الاقتصادي. و تبدل السلطات العمومية في هذا الشأن جهودا كبيرة لإنعاش هذا القطاع من خلال:

-مواصلة نهج سياسة صناعية أكثر فاعلية تركز على إبرام اتفاقيات إطار مع القطاعات المنتجة التي تحدد لكل قطاع أهدافا للنمو و للتصدير من خلال منح الدولة لمجموعة من الامتيازات.

- عقد اتفاقيات ذات أبعاد استراتيجية مع بعض الشركات العالمية الكبرى (RENAULT- NISSAN) مما سيمكن من فسخ مجال جديد لصادراتنا بهدف الوصول إلى تصدير أكثر من 300.000 سيارة سنويا في أفق 2012.

- إنشاء المناطق الحرة للتصدير و إحداث قواعد التصدير Plateformes d'exportation لفائدة المصدرين غير المباشرين

- تعزيز دور المكتب الشريف للفوسفات و الرفع من طاقته الإنتاجية عبر استثمارات ستفوق 30 مليار درهم في أفق 2015 مما سيمكن من مضاعفة إمكانياتنا من تصدير الفوسفات و مشتقاته.1

III. واقعية فرضيات مشروع قانون المالية

تطرق السادة المستشارين إلى مدى واقعية مستوى عجز الخزينة المتوقع بالنظر إلى التطورات التي ستعرفها كل من الموارد و النفقات في ظل الإكراهات التي يواجهها بلدنا على المستويين الداخلي والخارجي.

بالفعل، إن توقعات الموارد و النفقات برسم مشروع قانون المالية لسنة 2008 تسفر عن عجز يقدر ب 20 مليار درهم أو 3 % من الناتج الداخلي الخام و ذلك على أساس التحسن المرتقب للموارد و التحكم في نفقات التسيير بالرغم من آثار كل من الإجراءات المتعلقة بخفض سعر الضريبة على الشركات و ارتفاع أسعار المواد الأولية في الأسواق الدولية و كذا مجهود الدولة في ميدان الاستثمار.

و يمكن القول أن العجز المرتقب يرتكز على فرضيات يطبعها نوع من الحذر فيما يخص تطور الموارد و ذلك بالنظر إلى الإنجازات برسم السنوات المالية الأخيرة و التي سجلت فوارقا ايجابية مهمة مقارنة مع التوقعات الأولية، الشيء الذي مكن من حصر عجز الميزانية، دون احتساب مداخيل الخوصصة، في مستوى أقل بنقطة إلى نقطة و نصف من الناتج الداخلي الخام بالنسبة للتوقعات الأولية.

و هكذا، و إذا ما أخذنا ظروف إنجاز قانون المالية الحالي لسنة 2007 الذي كان يرتكز على فرضية ثمن النفط في حدود 65 دولار للبرميل، فإن المعطيات الحالية تبين أن سعر النفط سيكون بالمتوسط في حوالي 78 دولار إلا أن هذا الارتفاع ب 13 دولار بالنسبة لتوقعاتنا سوف لن ينتج عنه تفاقم في العجز بل أكثر من هذا ، فإننا نتنبأ أن يكون العجز في مستوى أقل و ذلك بفضل الارتفاع الملموس للمداخيل الجبائية.

إن هذه التطورات تسمح لنا بنوع من التفاؤل حول قدرتنا على حصر عجز الخزينة في المستوى المقترح عليكم علما من جهة أخرى أن الحكومة عازمة على دراسة و اتخاذ القرارات اللازمة التي تمكن من ترشيد نفقات المقاصة دون المس بالقدرة الشرائية للمواطنين علما أن أغلب المحللين يجمعون على أن ثمن النفط سيستقر في حدود 70 دولار للبرميل في المتوسط.

وأخيرا، لا بد من التأكيد على أن حصر مستوى عجز الميزانية في حدود 3 % لمن شأنه أن يؤهل بلدنا لتعزيز و تحصين مكتسباته على مستوى التوازنات الماكرواقتصادية و خاصة ملاءمة السياسة المالية للحكومة مع السياسة النقدية

أساسا عبر تجنب ضغط الخزينة على سيولة السوق و بالتالي خلق الشروط
الملائمة لتمويل القطاعات المنتجة.

IV. تطور المديونية

عبر بعض السادة المستشارين عن تخوفاتهم بخصوص تطور مديونية
الخزينة مشيرين إلى أن اللجوء إلى التمويل الداخلي من شأنه أن يحدث تداعيات
سلبية على تمويل القطاع الخاص.

على هذا المستوى، من الضروري الإشارة إلى بعض الملاحظات المهمة
التالية:

1- تمكنت بلادنا، بفضل الجهود المبذولة التي استهدفت احتواء و تقليص
عجز الميزانية، من خفض حجم المديونية بشكل كبير.

إن نسبة حجم الدين إلى الناتج الداخلي الخام سجلت انخفاضا ملموسا حيث
انتقلت من أكثر من 90% في خلال التسعينات إلى 57,4% في متم سنة 2006.

2- اقترن مسلسل الانخفاض المستمر لحجم مديونيتنا بتغيير في بنية الدين
العمومي التي أصبحت على الشكل التالي : 80% للدين الداخلي و 20% للدين
الخارجي بعد ما كانت نسبة الدين الخارجي لوحدته تشكل الثلثين إذا رجعنا أكثر من
10 سنوات إلى الوراء.

3- إن لجوء الخزينة إلى الدين الداخلي لم يفرز أي أثر مزاحمة على الفاعلين
الاقتصاديين للمملكة، حيث أن هذا التمويل لم يكن من المصدر البنكي. في هذا
الصدد و إن كانت مديونية الخزينة انتقلت من 131 مليار درهم سنة 1998 إلى ما
يناهز 268 مليار درهم في سنة 2006 فإنه بالمقابل انخفضت نسبة الديون البنكية

حيث تقلصت من 84,5 مليار إلى 77,3 مليار درهم في هاتين السنتين على التوالي.

وهكذا، فإن القروض البنكية للخرينة لم تمثل نهاية سنة 2006 سوى 14% من نشاطها مقابل 19% سنة 2000 و 30% سنة 1995.

4- بالموازاة للتطور المتحكم فيه للمديونية الداخلية و الذي أفرز تأثيرات ايجابية على مجمل الفاعلين الاقتصاديين، استمرت الخزينة في سياسة التدبير النشط للدين الخارجي عبر معالجة أكثر من 5 مليارات دولار خاصة على شكل عمليات تحويل القروض إلى استثمارات عمومية و خاصة.

كما أن تسريع وثيرة الإصلاحات في بلدنا و تقوية وثيرة انجاز البنيات التحتية أدوا إلى الرفع و بشكل بارز من عمليات السحب في السنوات الثلاثة الأخيرة .

5 - حاليا يمكن اعتبار مستوى الدين متحكم فيه نسبيا، غير أن هدفنا المتوخى هو مواصلة هذه الحركية من خلال التحكم في المصاريف العمومية و الحفاظ على العجز المالي في مستويات لا تتجاوز 3%. إن مشروع قانون المالية لسنة 2008 سيمكننا من خفض مستوى الدين إلى 55,5% نهاية 2008.

المحور الثاني : السياسة الجبائية: انسجامها وأهدافها

طرح السيدات و السادة المستشارون المحترمون مجموعة من الأسئلة حول السياسة الجبائية المتبعة بصفة عامة و حول بعض التدابير الجبائية التي جاء بها مشروع قانون المالية لسنة 2008 بصفة خاصة.

اسمحو لي في البداية، أن أذكر بما سبق القيام به من تدابير في مجال الإصلاح الجبائي، قبل عرض منظور الحكومة في مجال السياسة الضريبية، والذي سبق للسيد الوزير الأول أن تقدم به أمام مجلسكم الموقر، و نقترح اليوم تدابير الأولى ضمن قانون المالية المعروض أمام أنظاركم.

أولاً: معطيات عامة متعلقة بالإصلاح الجبائي و الإصلاحات المواكبة له على مستوى المديرية العامة للضرائب و أثرها على تطور المداخل

I. الإصلاح الجبائي

1- ظروف الإصلاح : الانفتاح و الأيام الوطنية للجبائيات

في هذا الصدد لا بد من التذكير بالمراحل التي مر منها مسلسل إصلاح النظام الجبائي المغربي منذ انعقاد الأيام الدراسية الوطنية حول الجبائيات سنة 1999 في ظروف اتسمت بسرعة انفتاح الاقتصاد الوطني وإرساء الإصلاحات القانونية والاقتصادية والاجتماعية.

2- المنهجية المتبعة

ومن أجل تفعيل عملية الإصلاح الجبائي تم تبني منهجية تدريجية وتراكمية في إطار مواصلة السياسة الاقتصادية والاجتماعية وذلك بغية عصرنة النظام الجبائي وملاءمته مع الأنظمة الجبائية المعمول بها في الدول المنتمية إلى فضاء البحر الأبيض المتوسط.

3- التدابير المتخذة و تسلسلها الزمني

و هكذا، تم بصورة تدريجية اتخاذ عدة تدابير خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى 2007، أدت إلى إصدار المدونة العامة للضرائب.

ويمكن تلخيص مراحل عملية الإصلاح الجبائي كما يلي:

✓ سنة 1999 إلى 2003 : تبسيط وملاءمة النظام و المساطر الجبائية و نسخ وإدماج الضرائب النوعية ؛

✓ سنة 2004 : إصلاح واجبات التسجيل ؛

✓ سنة 2005: إعداد كتاب المساطر الجبائية الذي تم بموجبه تجميع كل القواعد المسطرية المتعلقة بالمراقبة والمنازعات الضريبية في نص واحد مع تحسين هذه القواعد من أجل نجاعة أفضل للنظام الجبائي الجاري به العمل و بداية الإصلاح المتعلق بالضريبة على القيمة المضافة؛

✓ سنة 2006: إعداد كتاب الوعاء والتحصيل بإدماج كل المقتضيات المتعلقة بقواعد الوعاء و التحصيل في نص واحد و مواصلة إصلاح الضريبة على القيمة المضافة و توسيع الوعاء الضريبي بإلغاء بعض الإعفاءات وكذا فرض الضريبة على بعض المواد؛

✓ سنة 2007: إصدار المدونة العامة للضرائب و إصلاح الضريبة على الدخل بتخفيض جدول أسعار هذه الضريبة.

4- تدبيران نوعيان: استعمال الالكترونيات في الإقرار و التحصيل و تكليف

المديرية العامة للضرائب بالتحصيل

و هنا لا بد من الإشارة إلى مقتضيين يشكلان قفزة نوعية في تطور عمل

الإدارة الجبائية وهما :

- الإقرار والأداء الإلكترونيين؛
- وتحصيل الضريبة على القيمة المضافة (قانون المالية لسنة 2004)، والضريبة على الشركات (قانون المالية لسنة 2005) والضريبة على الدخل (قانون المالية لسنة 2006) من طرف المديرية العامة للضرائب التي أصبحت تدريجيا المخاطب الوحيد لكل الملزمين.

5- إصدار المدونة العامة للضرائب

وقد مكن إصدار المدونة العامة للضرائب سنة 2007 من تحقيق الأهداف

التالية:

- قراءة أفضل للمقتضيات الجبائية ؛
- شفافية أفضل في العلاقات بين الإدارة الجبائية وشركائها ؛
- وضع وسيلة عمل مبسطة وعملية رهن إشارة جميع الفاعلين ؛
- الوصول إلى هدف أساسي وهام ألا وهو تكريس ثقافة جبائية جديدة.

6- إصلاحات داخل المديرية العامة للضرائب

وواكبت هذه الإصلاحات على مستوى التشريع إصلاحات في مجال التسيير

الإداري والتكوين وإعادة هيكلة المصالح الجبائية على الصعيدين المركزي و الجهوي.

و هكذا تم إحداث مصالح خاصة بالشركات الكبرى و مصالح خاصة بالأشخاص المعنويين الآخرين ومصالح خاصة بالأشخاص الذاتيين و ذلك لتسهيل و عقلنة تسيير ملفات الملزمين وتمكينهم من خدمة إدارية متميزة بالإضافة إلى منح المديرية الجهوية صلاحيات واسعة في تدبير الشأن الضريبي و ذلك في إطار توسيع اللامركزية و اللاتمركز.

7- تطور المداخل الضريبية

كل هذه التدابير ساهمت في الرفع من المردودية العامة للإدارة الجبائية وفي تحسين مستوى المداخل الجبائية. التي تطورت خلال الأربع سنوات الماضية على الشكل التالي:

السنوات	2003	2004	2005	2006
نسبة انجاز المداخل من طرف المديرية العامة للضرائب	103,8%	105,6 %	110,7%	119,6%
تطور مداخل المديرية العامة للضرائب	8,7%	8,8%	14,9%	18,8%
نسبة تطور الناتج الخام الداخلي	6,9 %	5,6%	3,4%	10,5%

و ستواصل الحكومة السير على نفس النهج لإصلاح المنظومة الجبائية و ذلك بإصلاح الضريبة على الشركات المقترحة في مشروع قانون المالية لسنة 2008 المعروض على أنظاركم.

ثانيا: الجواب على التساؤلات

وبعد هذه المقدمة حول مراحل الإصلاح الجبائي اسمحوا لي أن أجيب على تساؤلات السيدات و السادة المستشارين المحترمين المتعلقة ب:

- تساؤلات ذات طابع عام ،
- و تساؤلات متعلقة بنوعية الضرائب.

I- تساؤلات ذات طابع عام

.1

.2

36

.3

.3

4

.4

II- تساؤلات متعلقة بنوعية الضرائب

1- الضريبة على الشركات

أ) الآثار المتوقعة لتخفيض سعر الضريبة

ينص التدبير المقترح في مشروع قانون المالية لسنة 2008 على تخفيض الضريبة على جميع الخاضعين لهذه الضريبة من 35 إلى 30 % أما المؤسسات العاملة في القطاع المالي فينخفض سعرها من 39,6 إلى 37 % .

و يهدف هذا التدبير إلى جعل السعر الفعلي (Taux effectif) يطابق السعر المعلن (Taux facial) خصوصا وأنه إذا ما أخذنا بعين الاعتبار استعمال هذه المؤسسات لمخصصات مؤن الاستثمار بسعر 20 % فإن السعر الفعلي المطبق يقترب من السعر المقترح في مشروع قانون المالية لسنة 2008.

كما أن تخفيض سعر الضريبة على الشركات سيترتب عنه:

- جلب واستقطاب استثمارات جديدة وطنية وأجنبية ؛
- دفع المقاولات إلى الالتزام بمبادئ الشفافية فيما يتعلق بإقراراتها الجبائية ومساهمتها في المداخل الضريبية.

(ب) أثر حذف مخصصات المؤن الاستثمار على حجم الاستثمارات

أما بخصوص أثر حذف مؤن الاستثمار على حجم الاستثمارات، فإن التدبير المقترح لن يترتب عنه زيادة في الضغط الجبائي على الشركات:

- إذا ما أخذنا بعين الاعتبار باقي الامتيازات الجبائية التي تستفيد منها هذه الشركات كالاقتلاكات التنازلية وإمكانية تحويل العجز و الإسقاطات والتخفيضات والإعفاءات المنصوص عليها لفائدة جميع الشركات أو الشركات المقامة ببعض العمالات والأقاليم؛

- إن اللجوء إلى استعمال مخصصات مؤن الاستثمار ليس عاما، فمن بين 77.245 شركة التي أدلت بإقراراتها لسنة 2007 هناك 48.592 شركة أدلت بإقرارات منطوية على عجز أو سالبة أي ما يمثل نسبة 62,9%.

وهناك 28.633 شركة فقط صرحت بتحقيقها لأرباح من بينها 2,3% لا غير استعملت مخصصات مؤن الاستثمار.

وبناء على ذلك فإن تخفيض سعر الضريبة على الشركات ستستفيد منه غالبية الشركات التي تصرح بتحقيق أرباح .

(د) تاريخ الشروع بالعمل بالأسعار الجديدة

وفيما يخص تاريخ الشروع بالعمل بالأسعار الجديدة للضريبة على الشركات فإن الأحكام المتعلقة بهذا التدبير سوف تطبق على السنوات المحاسبية المفتوحة ابتداء من فاتح يناير 2008.

ه) توقعات مداخيل الضريبة على الشركات

أما بخصوص توقعات مداخيل الضريبة على الشركات فإن الارتفاع المرتقب لحجم الاستثمارات سواء خلال سنة 2008 أو في السنوات الموالية سوف يترتب عنه ارتفاع في مداخيل الضريبة على الشركات، وبالتالي سيكون له انعكاس إيجابي على الميزانية العامة للدولة.

وللتذكير، فإنه بالنسبة لسنة 2008 مثلاً فإن مداخيل الضريبة على الشركات المرتقبة سوف ترتفع من 28.050 مليون درهم إلى 29.350 مليون درهم، وذلك على الرغم من التدبير المقترح بتخفيض سعر هذه الضريبة، أي بزيادة نسبتها 4,60%.

2) الضريبة على الدخل

أ) حول إعفاء الدخول الزراعية

جواباً على هذا التساؤل، تجدر الإشارة إلى أن هذا القطاع يستفيد من الإعفاء إلى غاية 2010.

ب) حول بنية مداخيل الضريبة على الدخل

وتساءل بعض المستشارين المحترمين حول بنية مداخيل الضريبة على الدخل وهنا أود الإشارة إلى أن مداخيل هذه الضريبة برسم سنة 2006 موزعة كما يلي:

- الضريبة على الدخل المطبقة على الأجور تمثل نسبة 75% أي 18,280 مليار درهم؛

- الضريبة على الدخل المتعلقة بالدخول الأخرى تمثل نسبة 25% أي 6,090 مليار درهم.

3) الضريبة على القيمة المضافة

أ) إخضاع عمليات التأمين للضريبة

يجب التذكير أن عمليات التأمين غير خاضعة للضريبة على القيمة المضافة لأنها تخضع لرسم التأمين فقط. بينما الوسطاء المتدخلون في القطاع يخضعون لاقتطاع من المنبع بالسعر المخفض نسبته 14% على عمولاتهم دون الاستفادة من إمكانية خصم الضريبة على القيمة المضافة

ب) النظام الواقف وإرجاع الضريبة

وبخصوص النظام الواقف و إرجاع الضريبة على القيمة المضافة فإن الدولة تعمل على تعزيز وتقوية سيولة المقاولات حتى تتمكن من المنافسة مع مثيلاتها على الصعيد العالمي.

ومن أجل ذلك، أتى مشروع قانون المالية لسنة 2008 بتخفيض مدة استرجاع الضريبة على القيمة المضافة من 4 إلى 3 أشهر. وفي نفس الصدد، فإن الإدارة الضريبية قد عملت خلال الأربع سنوات الأخيرة على تحسين مبلغ الاسترجاع للمقاولات حيث ارتفع من 1,322 مليار درهم خلال سنة 2002 إلى 3,014 مليار سنة 2006.

كما أن النظام الواقف تم الاحتفاظ به بموجب تعديل لمشروع قانون المالية لسنة 2008 صادق عليه مجلس النواب مع تطبيقه على المؤسسات المصدرة التي سيتم تصنيفها بمقتضى مرسوم.

ج) حول تأثير ارتفاع سعر الضريبة على القيمة المضافة على أسعار المواد الغذائية

وجوابا على تساءل بعض السادة المستشارين حول تأثير ارتفاع سعر الضريبة على القيمة المضافة على أسعار المواد الغذائية فيجب التذكير بأن المواد الأساسية سواء منها الفلاحية أو المصنعة هي معفاة أو خارج نطاق تطبيق الضريبة على القيمة المضافة.

ويتعلق الأمر بالخصوص بالحبوب والدقيق المعد للتغذية والكسكس وغيره واللحوم والأسماك الطرية والمجمدة والخضر والفواكه والدواجن والحليب والزبدة ذات الصنع التقليدي والثمار والزبيب المجفف وزيت الزيتون التقليدية وغيرها.

وفي هذا الصدد يجدر التذكير أن الإعفاءات المتعلقة بالمواد ذات الاستهلاك الواسع تقدر ب 1,918 مليار درهم.

د) حول توحيد أسعار الضريبة

فيما يخص تخفيض السعر العادي وتوحيد أسعار الضريبة فيجب التذكير أن جل الدول التي اعتمدت الضريبة على القيمة المضافة تهدف إلى تقليص عدد أسعار هذه الضريبة وحصرها على الأكثر في سعرين. وإذا كان صحيحا أن السعر العادي 20% يعتبر سعرا مرتفعا مقارنة بالأسعار العادية المعمول بها في

الدول المنافسة اقتصاديا للمغرب، فإن سياسة الحكومة الرامية إلى الحد من الإعفاءات وتوسيع الوعاء ستمكن من الوصول تدريجيا إلى سعر عادي يساير الأسعار المعمول بها في دول المنطقة المتوسطة.

هـ) حول الرفع من سعر الضريبة المطبق على عمليات الأشغال العقارية

أما فيما يتعلق بتطبيق سعر 20% على عمليات الأشغال العقارية ففضلا عن أنه لم يكون له أي تأثير على السكن الاجتماعي إذ أن هذا الأخير يستفيد من استرجاع الضريبة المؤداة على المواد والخدمات اللازمة للإنجاز السكن المذكور، فإن هذا التدبير يندرج ضمن التدابير الرامية إلى تعزيز مداخل الدولة بحوالي 620 مليون درهم حسب التوقعات، ستوظف في ميزانية الدولة وعلى الخصوص في تدعيم القوة الشرائية للمواطنين كصندوق المقاصة والمبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

:

-1

1959

.

.(filialisation)

)

.(

.

12.1%

6.4

.

2006

5

.

(2002)

.(2004)

(2003)

1959

8

:

34-03

•

•

.II

.IFRS

2008

"

)

"

"

.(" -RCAR -

-2

2003

15.99

:

•

•

•

%49

•

ı

2006

2008

:

100.000 •

3

1

350

:

.2008

500.000 -

-

.

.

1,1 •

.

2006

%5

. % 5,5

664 2011 2006

250 396

.

4 3

15.99

-3

31 1998

12

2800 2007

6.4

	:		.
276	2006	418	465 -
%68		2005	288
		.	%45
		822	487 -
	308		2007
%167		%40	2006
			.

(FOPEP)

(NTIC)

200

.

.

...

.

.

:

.

.

:

: I

.1

%60

107

2008

.

.2006 2002

%15

2002

22

%17

2006

41

.2008 2007

%21

2001

.

2008

100

:

10

2006 2002
19 2005

%16
15 2002

2006

%50

65%

%80

2001 %68

2006

.2

:

14,8 : 1-2
 2007
 11 %74) EPA-
 -EPIC - (
 . %26 3,8

: 2-2
 5 4
 2004 2000
 .2007 8,5

.
.
.
.3

:

-

2003 11 69-00

-

.

:

-

42

-

.

: II

: 1

.

/

.

.

:

: 2

:

-

-

-

-

.

)

.(

2005

2006

- -)
.(-

2007 19

33

2007

:

-

-

2008

500

()

: IV

()

1.980

			2006	
	:		.	
604			3.687	-
191				
582		1.181		-
			127	
			170	
	.		90	
	.(1.100)	
		.2008		
	2005			
				160
	.	17.000		4,5
16				
				2007
24)		(92)

38.529 (

" - -

(Appel à Manifestation d'intérêt) "

7)

765) (

(23 71

2007 3

.2008

20.000 6

(Attestation de capacité financière) "

Cautions) " " -

(d'investissement

-

.

" " : V

(ERAC)

-

.2007 17 27-03

" "

:

-

800 :

○

893 (FNAET)

○

○

(6)

○

.

:

○

-

-

.. "

: تفعيل آليات محاربة الفقر وإنعاش العالم القروي وتحديث

قطاع الفلاحة وترشيد استعمال الماء.

سأتناول من خلال هذا المحور ثلاثة مجالات رئيسية: محاربة الفقر، تأهيل العالم القروي، تحديث القطاع الفلاحي وترشيد استعمال المياه.

.I

:

:

.1

-

2007

12.000



-

2012

%20

2006

%38,5

800.000

152

2008

2008

.

.2

:

31

-

834

8

2008

425

FOGARIM

2007

4

27.000

		:		.3
				-
	980		2008	
				16
				-
2006	.			
	1,25			
	.		3,6	
			200	
				-
	85		2008	.
25.000				

" " " "					-
" "					
70.000			2008		
.	270				
2008					.4
		13,5		20	
	.% 49				
(/)				:	❖
2007	2007				
800	460			:	-
820	480			:	-
380	200			:	-
				:	❖
	2,14	:		-	
	1,2	:		-	
	1.463	:		-	
62	:(12)			-	



%10 .



%1



)



(.....



2008



.

	.	12,4	2008	
	:			◀
	:			-
%97			2007	%90
				2007
				-
			. 2012	
6				◀
	:	% 88		11
				200
				-
		40	120	-
			.	

:
186



-

-

.2008 1.209

200



2



:

.III

2008

:

430.000

- 1

(1.022)

-2

.(680)

. 2,94 2007

153)

-3

1900

(

40

76

8.000

- 4

310)

.(

2,5

160.000

. 57.000

← ترشيد استعمال الماء

:

:

·

:

·

:

·

:

·

2008

.2007

%27

2,340

:

51

.

51

.I

51

.

:

" :

51



."

40



.

51



50

"

"

"

"

40

.II

:

✓

✓

✓

.

.

.

.

:

.1

2006

.2

.3

2004

:

•

